

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة

وعضوية القضاة السادة

محمود البطوش، حسين السكران، حابس العبدالات، زهير الروسان

التمييز ضد: منى صبحي درويش الشـزين.

وكيلاها المحاميان نداء محمد حرب وزياد محمد الحيارى.

التمييز ضده: عبد جميل عبد حجازية.

وكلاؤه المحامون محمد دوحل وفادي دوحل وفراس دوحل.

بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٥/٨٥٦٢ بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٧ المتضمن
رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق جنوب عمان في
الدعوى رقم ٢٠١٤/٢٨٦ بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٦ القاضي: (بالزام المدعى عليها بأن
تدفع للمدعى المبلغ المدعى به والبالغ خمسة عشر ألف دينار مع تضمين المدعى عليها
الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ
الإنذار العدلي وحتى السداد التام) وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ٣٧٥
ديناراً أتعاب محاماة.

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل الممیزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

بتاریخ ٢٠١٦/١٠/٥ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعي/ عبد جميل عبد حجازية وكلاؤه المحامون محمد دوحل وآخرون الدعوى رقم ٢٠١٤/٢٨٦ لدى محكمة بداية جنوب عمان بمواجهة المدعى عليها/ منى صبحي درويش الزين. للأسباب الواردة بلائحتها.

بتاریخ ٢٠١٤/١١/٢٦ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي المبلغ المدعى به والبالغ خمسة عشر ألف دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية.

لم يصادف القرار قبولاً من المدعى عليها منى فطعت فيه استثناءً وقضت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم ٢٠١٥/٨٥٦٢ تاريخ ٢٠١٦/١/٢٧ برد الاستئناف وتأیید القرار المستأنف مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ٣٧٥ ديناراً مقابل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم ترتض المستأنفة القرار الاستئنافي فاستدعت تمييزه في ٢٠١٦/٩/٢٩.

ودون الحاجة للرد على أسباب التمييز:

وحيث إن المميّزة كانت قد تبّلت القرار الاستثنائي أصولياً في ٢٠١٦/٣/٢١
فيكون التمييز مقدماً خارج المدة القانونية مما يتعين معه رد التمييز شكلاً.

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً.

قراراً صدر بتاريخ ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٧/١/٤م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دفع/ع م